رابطة الدفاع عن مراكش

مراكش
في معركة الحرية

القـــاهرة

obeikandi.com

obeikandl.com

مراكش في معركة الحرية

مقدمة

في هذه الظروف التي تجتمع فيها عناصر القوه في الدول العربية لتتألف منها في المستقبل القريب الدوله العربية الكبرى ، نحس نحن ابناء مراكش في مصر بالواجب الشاق الذي تلقيه علينا هذه الظروف ، ذلك انه بالرغم من الروابط المتينة التي تجمع بين الامم العربية في الشرق وفي الغرب ، من الناحية الدينية والتاريخية واللغوية والادبية ، فانه لا تزال هناك فواصل انتجها التاريخ المظلم الذي مرت به هذه الدول قبل العصر الحديث وليس من المعقول في شيء ان يتصور المرء وجودا للمسأله العربية الكبرى الا اذا كان العرب انفسهم على بينة من اجزائها الصغرى.

هذا هو الواقع الذي يدفعنا الى تقديم هذه الرساله ملخصين فيها تاريخ الحركه الوطنية في مراكش ، هذه الحركه التي جاهدت في صمت اكثر من نصف قرن من الزمان وتحملت خلف ستار كثيف النكبات تلو النكبات ، وهددت في كيانها ، وامتحنت في ايمانها ، وذاقت الوانا من الاضطهاد والظلم قلما ذاقت مثله دولة حتى في عصور الظلام ، وغرضنا هو ان نرسم للقارىء صورة واضحة المعالم عن معركة الحرية في هذه البلاد تساعده على ادراك اليقظة القومية فيها

اننا نشعر — كما قلنا — بحاجة القارىء العربي الى فهم مراكش الحديثه خصوصا وان غيوم الحرب بدأت تنحسر عن عالم جديد ، وقد اصابت هذه الحرب مراكش بأهوالها ، فمن المنطق والعدل ان تجني ثمار ذلك بعد السلم وذلك بان

يعترف لها بالاستقلال الذى غصبته فرنسا واسبانيا سنة ١٩١٢ بعد ان تآمرتا على تحطيم الدولة المراكشية المستقلة . هذه السنة التى تعد محورا يدور حوله تاريخ الحركة الوطنية فى مراكش ، فقد ولدت قبل هذا الوقت بزمن طويل ، يوم شعرت مراكش بان هناك قوة غادرة تتربص بها وبان العاصفة توشك ان تنطلق لتجتاح حريتها واستقلالها . فلقد جاهدت وما تزال تجاهد واصبح من الواضح عجز فرنسا واسبانيا عن القضاء على نزعاتها الاستقلالية فان شعبا الذى نكب فى حريته لا يمكن ان ينكب فى ايمانه ، ودليلنا هو هذا التاريخ الذى نقدمه

وقبل ان ننتقل الى الموضوع يحسن ان نشير الى وضعية مراكش السياسية فنظامها السياسى ملكى مقيد وذلك لان جلالة الملك يستمد سلطته من وثيقة البيعة التى تشتمل على تعهد جلالته بالمحافظة على سيادة الدولة وسلامة اراضيها والعمل على تطبيق القانون وادخال ما تقتضيه الحاجة من اصلاحات وكثيرا ما عزل الشعب المراكشى سلاطينه بسبب عدم وفائهم بالتعهدات التى بويعوا على اساسها

والملك هو الرئيس الاعلى للبلاد وهو مصدر السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية التى يباشرها بمساعدة مجلس وزرائه والهيئات الفنية المختصة . وقد استطاعت العائلة العلوية التى مر على قيامها ما ينيف على ثلاثة قرون ، ان تكون لها تقاليد خاصة ، كما تمكنت من وضع مجموعة من القواعد والانظمة لكل فرع من فروع الادارة

هذا فى الداخل اما فى الخارج فقد عقدت عشرات المعاهدات ما بين القرن السابع عشر والقرن العشرين مع مختلف الدول واشتركت فى كثير من المؤتمرات الدولية وكانت تحافظ على تعهداتها وتراعى ما تقرره قواعد القانون

الدولى من الحقوق لرعايا تلك الدول فى مراكش

على ان الدول الاوربية الكبيرة منذ القرن التاسع عشر بدأت تتسابق للاستيلاء على تلك البلاد لموقعها الجغرافى ولمواردها الطبيعية فسلطت عملاءها لبث الفوضى فى داخل البلاد واستعملت نفوذها ضدها فى الخارج وشجعت رعاياها المقيمين على التمادى فى الاعتداء على حقوق الشعب حتى صار وجودهم خطرا كبيرا على الدولة . وبذلك تعدى الاجانب الحدود التى رسمت لهم فى جميع المعاهدات التى عقدت بين مراكش وبين الدول الاجنبية وقد ساعدتهم على ذلك الظروف غير الملائمة التى احاطت بمراكش فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر . وربما كان اول مظهر للصراع الحديث بين مراكش واوربا هو الحرب المراكشية الفرنسية إثر الاعتداء على الجزائر

الفصل الاول
عهد الاستقلال

الحرب المراكشية الفرنسية

لم تكد الجيوش الفرنسية تحتل الجزائر ـ جارة مراكش وشقيقتها سنة ١٨٣٠ وتشتبك فى حرب دامت خمسة عشر عاما حتى بدأت تظهر نواياها نحو مراكش ، ذلك ان هذه الاخيرة اصبحت محصورة بين الجيوش الفرنسية فى الشرق والجيوش الاسبانيه فى الشمال . ومنذ بدأ هذا الحصار اصبح مركز البلاد حرجا ودقيقا فما كاد يستقر امر فرنسا على الحدود حتى بدأت تثير المشاكل وتضع العراقيل لكى تتمكن بذلك من اضعاف مراكش ، الى ان اعلنت عليها الحرب سنة ١٨٤٤ بحجة انها كانت تعين زعيم الجزائر الامير عبد القادر . ثم ارسلت قطعا بحرية لضرب مدينة طنجة ومدينة الصويرة وصبت عليهما وابلا من القنابل واستطاعت بعد الحرب ان تفرض عليها شروطا قاسية عادت عليها بالوبال خصوصا من الناحية الاقتصادية . ومنذ ذلك الحين بدأ المراكشيون يدركون نوايا فرنسا نحوهم وعبر عن ذلك شاعرهم محمد بن ادريس بهذه الابيات يصور لقومه خطورة الحالة ويستنهضهم

فالشرك من جنبات الشرق جاوركم ... من بعده اسام اهل الدين بالشطط
وعنده من ضروب المكر ما عجزت ... عن دركه فكرة الشبان والشمط
وانتم القصد لا تبقون فى دعة ... ان السكون الى الاعدا من السقط
من يعدم الشر لا يعدم بوائقه ... كيف الحياة مع الحيات فى سفط

وبعد هذه الحرب استطاعت فرنسا ان تدفع برعاياها الى مراكش باسم التجارة والمصالح الاقتصادية واخذت تلجأ الى وسائل العنف فاعتدت على حدود مراكش البحرية ، كما اعتدت على حدودها الاقليمية ، كثيرا من المرات ولكي تحقق اغراضها بقوة السلاح . من ذلك انها ارسلت سنة ١٨٥١ قطعا بحرية لمهاجمة مدينة سلا الساحلية فاستمرت تضربها ثماني ساعات والقت عليها ما يزيد على عشرة آلاف قنبلة لمجرد ان السلطان رفض قبول بعض مطالبها

الحرب المراكشية الاسبانية

وفي الوقت نفسه كانت الدولة الاسبانية تنافس فرنسا في هذه الاعتداءات ففي سنة ١٨٥٩ رأت ان الفرصة قد سنحت للمطالبة ببعض الاراضي تضمها الى مدينة سبتة . ثم بدأت تسير الى قبيلة « انجره » الواقعة عند حدود تلك المدينه فردت هذه القبيلة على هذا الاعتداء بالمثل . وهناك قامت قيامة اسبانيا وطالبت السلطان محمد بن عبد الرحمن بان يسلم اليها اشخاصا معينين من هذه القبيلة لانهم دافعوا عن انفسهم ضد هذا الاعتداء . فابى السلطان ان يخضع لهذا التدخل الصارخ في امر مملكته واندلعت نار حرب قاسية بين الفريقين تحملا معا فيها خسائر فادحة ، ولكن الاسبان مع ذلك استطاعوا احتلال مدينة تطوان وعجز السلطان عن اخراجهم منها فكان عليه ان يدفع عشرين مليون ريال ثمنا لها . ولما كانت ميزانية الدولة متضعضعة بسبب هذه الاعتداءات فقد ابى الاسبان الا ان يرسلوا موظفين الى موانىء مراكش ليشرفوا على اخذ نصف دخلها ويستوفوا بانفسهم المبلغ المذكور

وهكذا اصبحت اسبانيا ايضا تلجأ الى وسائل العنف والقوة لاجل اضعاف

الدولة المراكشية لكي تستطيع في الاخير الاستيلاء عليها ، وقد ظل الاسبان محتلين مدينة تطوان اكثر من سنة . استطاع اهل هذه المدينة ان يلمسوا نوايا هم الاستعمارية فقد غيروا معاملتهم وحاولوا اغراء اهلها بالمال واخذوا ينشرون دعايتهم في ضواحيها وفتحوا الكنائس واقفلوا المساجد وخيل اليهم ان الوقت قد حان ليفعلوا بمسلمي مراكش مافعلوه بمسلمي الاندلس يوم مثلوا بهم واحرقوهم ولكنهم لما ايقنوا انهم لابد تاركوها وانهم لم يستطيعوا ان يخدعوا اهل المدينة عن حريتهم - بعد ان حاولوا ذلك - قلبوا لهم ظهر المجن وعاملوهم معاملة قاسية .

جهود الحكومة المتقلة

هذان حادثان واضحان لا يدعان اي شك في ان فرنسا واسبانيا كانتا تتنافسان في سبيل القضاء على مراكش وتحطيمها . فاذا اضفنا الى هذين الحادثين ما يتبعهما من الاعتداءات المتوالية والضغط المستمر الذي تعرضت له مراكش من جانب هاتين الدولتين المتنافستين وما كان يتلمسه الشعب من هذا النشاط الذي كان يزداد يوما بعد يوم من حيث تدخل فرنسا واسبانيا في شئون البلاد ، فقد اصبح يشعر بان هناك برنامجا معينا قد وضع لاغتيال مراكش ، وكانت الحكومة على علم تام بذلك في عهد السلطان محمد بن عبد الرحمن والسلطان الحسن بن محمد من بعده ، فبذلت مساعي مشكورة في سبيل الاصلاح الداخلي اذ ادركت ان المحافظة على الاستقلال تستلزم هذا الاصلاح وقد شمل ذلك اصلاح نظام التعليم وارسال البعثات العلمية الى مصر واوربا وتنظيم الجيش على الاساليب الحديثة وتحصين المدن على الحدود والسواحل وتأسيس معامل للسلاح وارسال وفود سياسية الى مختلف مدن اوربا لتنظيم العلاقات معها على

اساس معقول، ونشر العدالة فى البلاد حتى لا تتضرر اية طائفة او اقلية . وكان من جملة ذلك المرسوم الذى اصدره السلطان محمد بن عبد الرحمن فى شأن اليهود ومساواتهم بجميع السكان مسلمين كانوا ام مسيحيين واشرفت الحكومة على الصادرات والواردات اشرافا روعيت فيه مصلحة البلاد الخالصة حتى لا يكون فى استطاعة الاجانب العبث بالاستقلال السياسى بواسطة العبث بالاستقلال الاقتصادى ، وافلحت الحكومة ايضا فى تنظيم الامتيازات الاجنبية وسهرت على تنفيذ المعاهدات بروحها حتى لا تستغل فى سبيل الاضرار بالبلاد وكانت على اتصال تام بالاحوال فى اوربا فعملت على الاستفادة من تضارب النزعات السياسية وهكذا شعرت حكومة مراكش المستقلة بالواجب الملقى على عاتقها تجاه البلاد فبذلت كل ما فى استطاعتها لانقاذها

وكان السلطان فى ذلك العهد يرجع الى اعيان الامة وكبرائها ليستفيد من خبرتهم ويستشيرهم فى مهام الدولة العليا ، وخصوصا فيما يتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والتجارية والقانونية ، وكان للشعب تأثير على حكومته اذ كان يراقب اعمالها ويوجهها ويدعوها الى ان تتخذ الخطوات الكفيلة بانقاذ البلاد من هذا الوباء الذى يوشك ان ينتشر فيها فقد كان امر الاوربيين على العموم والفرنسيين والاسبانيين على الخصوص يستفحل رويدا رويدا وكان الشعب نفسه يتوجس خيفة من المستقبل فكتب اهل مدينة فاس عريضة الى السلطان الحسن سنة ١٨٧٥ يقولون فيها (ان من ورائنا عدوا يشتهى مواطىء اقدامنا وتنكيس اعلامنا تقتضى اخوة الاسلام ان لا يكون بلدنا طموحا اليه ولا مما لو الاعليه) وعندما استفحل امر الاجانب دعت الحكومة المراكشية الى مؤتمر عقد فى مدريد سنة ١٨٨٠ واشتركت فيه ثلاث عشرة دولة لايقاف فرضى الاجانب وقد اسفر المؤتمر عن عقد المعاهدة المعروفة بمعاهدة مدريد حدد فيها بوضوح

مركز الاجانب فى مراكش

وهكذا استطاع هذان السلطانان العظيمان ان يسهرا على مصالح شعبهما ويفلحا فى تأخير الكارثة التى حصلت بعد ذلك على اننا لا نكاد نقترب من القرن العشرين حتى يموت السلطان مولاى الحسن ليخلفه ابنه الصغير السلطان عبد العزيز سنة ١٨٩٤!

الامتيازات الاجنبية

كان مركز البلاد اخطر مما كان يظن . لا بسبب التحول الذى طرا على العالم الدولى فحسب، ولكن بسبب استفحال امر الامتيازات الاجنبية فى الداخل ايضا فقد اصبحت وسيلة فعالة لجأت اليها فرنسا دون اى تحفظ او تورع لاجل اضعاف سلطة الحكومة الوطنية

ومراكش دولة عريقة فى التجارة عرفها الاوربيون فى هذا الميدان منذ القرن السابع عشر فقد كان تجارها يجوبون معظم البلاد الاوربية ولكن شعرت الحكومة فى القرن التاسع عشر بان هؤلاء الاوربيين الذين يفدون على مراكش كتجار يأتون بحجة ان المراكشيين يذهبون الى اوربا وفطنت الى ان مهمتهم التجارية لم تكن خالصة وانما كانت تشوبها خلجات سياسية ايضا وربما كانت سياسية مقنعة ولذلك لجأت الى منعهم من الدخول الى البلاد ومنع الاتجار معهم ولكن الدول الاوربية استطاعت تارة بالقوة وتارة بالضغط السياسى ان تنال حقوقا معينة ظلت تكبر وتتسع الى ان عقدمؤتمر مدريد السالف الذكر لتنظيم الامتيازات وباسم حماية التجارة الاوربية فى مراكش قرر المؤتمرون ان لكل تاجر اوربى الحق فى ان ينيب عنه فى البلاد وكيلين من الوطنيين يعفيان من دفع الضرائب فتسابق

التجار الى الحصول على هذا الامتياز تملصا من اداء ما عليهم للدولة

حتى إذا ضعف أمر الحكومة فى عهد السلطان عبد العزيز استطاعت حكومة فرنسا بالذات أن تستغل هذا النظام الى أقصى ما تستطيع ، فوزعت هذه الوكالة شمالا ويمينا ونشرت بذلك الخراب فى البلاد وقد نجمت عن ذلك امور خطيرة. منها خضوع جزء كبير من ابناء الشعب للنفوذ الأجنبي على العموم والفرنسى على الخصوص ، اذكان من حق هذه الدول أن تسحب وكالتها من الفرد متى شاءت ، وبذلك يبقى دائما تحت رحمتها تستطيع ان تفعل به ما تشاء لأنه إذا سحبت منه حمايتها تعرض للعقاب بسبب مايكون قد ارتكب وهو محمى

ومنها تدهور مالية الدولة تدهورا شنيعا بعد أن أصبحت طائفة خطيرة من أبناء الشعب لا تدفع مايجب عليها من ضرائب،فاذا أضفنا إلى ذلك ما كانت تستنزفه الثورة المدبرة على الحدود من أموال عرفنا لماذا اصبحت الحكومة المراكشية مرغمة على الاستدانة

ومنها تقلص نفوذ الحكومة وعدم قدرتها على نشر المساواة بين افراد الشعب اذ كان اعفاء المحميين من دفع الضرائب على حساب الذين يدفعونها ولا يخفى مافى ذلك من افساد للحياة الاقتصادية والقانونية

اضف الى ذلك ما ينتج عن مثل هذا النظام العدوانى من ضياع لهيبة الحكومة وتشجيع لارباب المطامع المادية على الفساد وخضوع أبناء الشعب الواحد لمقادير مختلفه فهو يعد ضربة اجتماعية اخلاقية اقتصادية بقدر ما يعد ضربة سياسية

الاستقلال المحتضر

ما من شك فى أن مراكش لم تكن لها طاقة بمقاومة هذه الدول الاوربية

الفتية التى تتذرع بكل وسيلة للتدخل فى شئونها الداخلية خصوصا بعد ان فقدت السلطان القوى والحكومة الرشيدة بوفاة السلطان مولاى الحسن و، قبل ان نعرض للحالة الداخلية يجمل بنا ان نشير الى التغير الذى طرأ على الموقف الدولى

كانت الدول الكبرى تتطاحن فى سبيل الاستعمار فى النصف الثانى من القرن الماضى تطاحنا شديدا وفى طليعة هذه الدول بريطانيا والمانيا وفرنسا وايطاليا واسبانيا وكانت الاتجاهات السياسية مضطربة لا يستقر لها قرار فاستطاعت مراكش ان تستفيد من هذا النزاع ولكن فى مفتتح القرن بدأت هذه الاختلافات تسوى شيئا فشيئا على اساس تبادل المصالح فيما بينها بواسطة عقد المعاهدات السرية والعلنية

أما فيما يتعلق بمراكش فان اهم المعاهدات التى مست استقلالها مسا صريحا كانت جلها سرية لم تعرف إلا بعد سقوط البلاد او قبل ذلك بزمن قصير وأول هذه المعاهدات معاهدة سرية بين ايطاليا وفرنسا اتفقتا فيها على ان تغض فرنسا النظر عن ايطاليا فى طرابلس فى مقابل غض ايطاليا النظر عنها فى مراكش وذلك فى اول نوفمبر سنة ١٩٠٢ ثم الاتفاق الودى الشهير المعقود بين انجلترا وفرنسا فى ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ سوت الدولتان بواسطته كل خلافاتهما فى مختلف انحاء العالم ومن ذلك ان تطلق انجلترا يد فرنسا فى مراكش نظير اعتراف فرنسا باستيلاء انجلترا على مصر . وفى نفس السنة عقدت معاهدة سرية ايضا بين فرنسا واسبانيا اتفقتا فيها على تحديد المنطقة التى سوف تكون من نصيب اسبانيا بعد استيلاء فرنسا على مراكش

أحست المانيا بهذه الاتفاقات فقامت قيامتها وزار الامبراطور غليوم الثانى مدينة طنجة سنة ١٩٠٥ حيث خطب خطبة اعلن فيها تأييد المانيا لاستقلال مراكش

وفى سنة ١٩٠٦ دعا السلطان مولاى عبد العزيز مختلف الدول الى عقد مؤتمر عام لبحث قضية مراكش وظل المؤتمر قائما من يناير الى ابريل من السنة المذكورة وهو الذى يعرف باسم مؤتمر الجزيرة الخضراء ، وقد عرفت المانيا هناك ان منافستها فى الاستيلاء على مراكش قد فازت عليها ، اذ لم تؤيد المانيا فى المؤتمر سوى النمسا والمجر من بين ثلاث عشرة دولة . وقد اعترفت الدول فى هذا المؤتمر لمراكش بالاستقلال كما اعترفت لفرنسا واسبانيا بالمركز الخاص فيها فقررت انشاء فرقة من الشرطة المراكشيين لها ضباط فرنسيون واسبانيون ، وانشاء بنك وطنى للحكومة باسم (بنك الدولة المراكشية) يشرف على ادارته اربعة مراقبين تعينهم البنوك الدولية فى انجلترا وفرنسا واسبانيا والمانيا وقررت الباب المفتوح الاقتصادى بحيث تكون كل الدول حرة فى ارسال بضائعها الى مراكش كما منحت فرنسا واسبانيا حق حفر الموانىء على الساحل المراكشى واعطى السلك الديبلوماسى حق التدخل فى الضرائب والجمارك والاشغال العمومية وهكذا انحصر النزاع على البلاد بين فرنسا والمانيا فقط بعد ان كان يشمل دولا كثيرة

اما من الناحية الداخلية فقد كان على عرش البلاد سلطان صغير السن لا دراية له بأمور الدولة وفقدت بذلك السلطان المسيطر الخبير وبدأت عناصر الفساد تدب فى الحكومة وتعرضت الدولة لاستبداد بعض الوزراء وغفلت العيون عن تلك الدسائس التى كانت تدبر فى الخفاء

ولم يكن من مطلق الصدفة ابدا ان تشب ثورة هائلة فى ذلك الوقت بالذات عند حدود مراكش المتاخمة للجزائر حيث يوجد الفرنسيون ، فقد أثبت التاريخ أنها قامت بتحريض من رجال فرنسا فى الجزائر وكان الثائر الذى يلقب بـ(أبى حمارة) واسمه محمد الجيلانى الزرهونى يزعم أنه نجل السلطان الحسن ، وقد ثار فى ضواحى

مدينة تازة حوالى سنة ١٩٠٢ ثم احتل مدينة وجدة وبلاد الريف ، وقد داست ثورته القوية سبع سنوات ظل يغير فيها على القرى والمدن ويعبث فى أراضيها فسادا ويدوخ جيوش السلطان الواحد تلو الآخر حتى كاد يستنزف اموال الدولة . وهكذا ضعفت سلطة الحكومة وتضعضعت ماليتها وأصبح الخطر الاجنبي المستطير يتهددها ويستفحل شهرا بعد شهر حتى اذا وصلنا الى سنة ١٩٠٧ حسرت فرنسا قناعها وزحفت على مدينتى وجدة والدار البيضاء . فلم يعد هناك شك فى ان التدخل الفرنسى مصمم على أن يصل الى منتهاه

فى تلك الأيام التاريخية الخطيرة شاهدت مراكش حركة وطنية بذل رجالها كل مايستطيعون فى سبيل انقاذ بلادهم . وكانت هذه الحركة تستند الى نظرية قوامها أن مراكش لن تستطيع انقاذ نفسها إلا إذا ادخلت النظم الحديثة على ادارتها وكان لهذه الحركة صحف قوية على رأسها صحيفة (لسان المغرب) التى ما فتئت تدعو الى هذا اللون الجديد من الإصلاح وتطالب بتحرير المدينتين وإخراج الفرنسيين منهما . وتشكلت الجمعيات السرية فى كل انحاء البلاد تحاول أن توحد الصفوف فى وجه الجيوش الجرارة التى توشك ان تنقض عليها ، وطالبت بالحياة النيابية ووضع قانون للعقوبات واصلاح نظم التعليم وجعله إجباريا وارسال البعثات العلمية الى الخارج وتأسيس الشركات الوطنية وتنظيم الجيش تنظيما يتلاءم مع ظروف البلاد الحرجة . وسرعان ما انتشرت هذه الحركة انتشارا واسعا . وأخيرا وجدت من يتزعمها ويقودها ويزحف بها الى العاصمة سنة ١٩٠٧ فى شخص السلطان مولاى عبد الحفيظ ولم تكد تدخل السنة التالية حتى كان سلطان مراكش هو أحد زعماء الحركة الوطنية فيها

وقد جاء السلطان الجديد بارادة الشعب لتنفيذ رغبات الشعب . إذ بايعته الامة على أسس منها :

١ — تحرير مدينة وجدة ومدينة الدار البيضاء من يد الفرنسيين
٢ — ادخال الاصلاحات الحديثة على مختلف مرافق البلاد
٣ — التحرر من قيود مؤتمر الجزيرة الخضراء السالف الذكر
٤ — القضاء على الامتيازات الاجنبية

وقد استقبلت الصحافة المراكشية السلطان الجديد استقبالا رائعا ورأت فيه المنقذ الموعود ولتسمع الى صحيفة (لسان المغرب) وهي تخاطبه : (والذي نرجوه منه اولا قبل كل شيء هو فتح المدارس ونشر المعارف . وأن يكون التعليم الابتدائي إجباريا . وان يولي ذوي الكفاءة والاستحقاق والأهلية ، ويقرب اليه ذوي العقول الراجحة والافكار الحرة الراقية وليحترز من الوشاة والجواسيس الذين يشوهون له رعاياه ويحولون بينهم وبينه ، وفي بلاطه الشريف من هذه المكروبات جيش كبير) (... وبما ان بدا واحدة لا تقدر على انهاض شعب من وهدة سقوطه ، ولا على اصلاح ادارة كادارة حكومتنا فيجب ان تكون الايدي المتصرفة والعقول المفكرة كثيرة متكاتفة على العمل وعليه فلا مناص ولا محيد لجلالته من أن يمنح أمته نعمة الدستور ومجلس النواب واعطائها حرية العمل والفكر لتقوم باصلاح بلادها اقتداء بدول الدنيا الحاضرة المسلمة والمسيحية) وحقق السلطان عبد الحفيظ حسن ظن الصحيفة به فشرع في وضع نظام جديد للبلاد وانصبت اصلاحاته بنوع خاص على الجيش ، ففي ظرف سنة واحدة من توليه العرش استطاع ان يسحق (ابا حمارة) الدعي وان يأسره ويعدمه، كما عطف على الحركة الدستورية فشكل لجانا لدراسة موضوع الدستور والاصلاحات القانونية فانتهت من وضع مشروعها في أواخر السنة المذكورة وكان يتمثل في أربعة قوانين : نص الدستور وقانون الانتخاب واللائحة الداخلية وقانون العقوبات. على ان يؤسس برلمان ذو مجلسين ، وهكذا تضافرت الجهود على إنهاض البلاد

فى وجه الاستعمار ولكن لم يكتب لهذه الحركة ان تؤتى ثمارها المادية لان النهاية كانت قد اصبحت محتومة

عند ما نصل الى الفصل الاخير من هذه المأساة نجد نزاعا خطيرا قد نشب بين المانيا وفرنسا فى سبيل الاستيلاء على مراكش كاد يصل بهما الى الحرب، ولكن فى الاخير لم تجد المانيا بدا من الخضوع لانها لم تكن قد استكملت برنامج تسلحها بعد ، ونالت فى مقابل ذلك قطعة من بلاد الكونغو

وهنالك التفتت فرنسا الى مراكش وهى مطلقة من كل قيد لتجهز على هذه الدولة التى ظلت تعمل على اضعافها عشرات السنين .

وقبل ان نترك هذا الفصل عن عهد الاستقلال لابد من الاشارة الى انه اذا لم تكن تلك المجهودات قد افلحت فى انقاذ البلاد نهائيا من السقوط فانها قد افلحت فى تاخير الكارثة ، وبذلك استطاعت البلاد ان تبدأ نهضتها مبكرة ولو جاءت فرنسا الى مراكش قبل سنة ١٩١٢ وشعبها غافل لكان من الممكن ان تكون للحماية نتائج سيئة بالنسبه للقومية المراكشية ذاتها واذن فلنا ان ننظر الى هذه الحركة على انها نجحت بعض النجاح فى اداء رسالتها وما من شك فى ان هذا قد كان من الاسباب التى جعلت مراكش تقاوم الحماية من يوم ان اعلنت الى الآن مقاومة لا هوادة فيها

الفصل الثاني
عهد الحماية

فرض الحماية

ظلت الحوادث السالفة الذكر تضغط على أنفاس الاستقلال الى أن أزهقتها ووجد السلطان عبد الحفيظ نفسه عاجزا عن أى تصرف سنة ١٩١١ وشعر الشعب بأن النهاية قريبة فحاول أن ينقذ نفسه ، وانطلقت الثورة المسلحة من عقالها فى ظروف غامضة لا سبيل الى الحكم عليها الآن ، ودقت الساعة الرهيبة وأخيرا زحف الجيش الفرنسى الذى ظل قواده يعملون فى غير ماملل و باصرار مخيف على إضعاف هذه البلاد منذ احتلال الجزائر ، وقدمت الحكومة الفرنسية المنتصرة إلى الحكومة المراكشية المنهزمة مشروع معاهدة الحماية لتوقيعها ، وهى معاهدة أملاها المسيو بوانكاريه وقدمها إلى حكومة مراكش لا لتناقش كما تناقش المعاهدات ولكن لتوقع فحسب ، فهى معاهدة أكرهه السلطان عبد الحفيظ على توقيعها ، ويتجلى هذا الاكراه فيما يلى :

١ ـ ان فرنسا مهدت لمعاهدة الحماية بأعمال سياسية وعسكرية ما يقرب من قرن من الزمان

٢ ـ أن هذه المعاهدة إذا كانت تحمل توقيع مولاى عبد الحفيظ فان تاريخ هذا السلطان كله يدل على انه كان شديد المعارضة فى توقيعها

٣ ـ أن المعاهدة وقعت بعد أن تم الاحتلال العسكرى وسيطر الجيش

الفرنسي والجيش الاسباني على أهم المدن في البلاد

٤ ـ ان السلطان عبد الحفيظ التزم في عقد البيعة بالعمل على انقاذ مراكش من جيوش الاحتلال ، وبعدم التقيد بأية معاهدة تمس استقلال البلاد ، فهو لا يملك حق التوقيع على معاهدة التزم لشعبه في نص البيعة بعدم توقيعها

٥ ـ ان المولى عبد الحفيظ ماطل في توقيعها بالفعل ما يقرب من السنة بالرغم من الضغط العسكري ، لأنه كان على علم تام بمشاكل فرنسا الداخلية والخارجية ، وكان ينتظر حربا عالمية تنقذه من هذا التوقيع ، ولكن ظهر له أخيرا أن آماله أضغاث أحلام فاضطر لتوقيعها ، والجيوش الفرنسية تكتنفه من كل جانب

٦ ـ أنه تنازل عن عرشه لأنه لم يستطع أن يفي للشعب بالوعد الذي التزم به في عقد البيعة كما يفهم من نص الرسالة التي تنازل بها عن العرش

٧ ـ ان الشعب المراكشي الذي لم يؤخذ رأيه في هذه المعاهدة وهو صاحب الكلمة الأخيرة فيها ـ قد عارضها بكل ما يملك من قوة منذ ان فرضت عليه ، ويتمثل ذلك في ثورة الجيش سنة ١٩١٢ وحرب الجنوب التي استمرت منذ ذلك الحين الى سنة ١٩٣٤ وحرب الأمير محمد عبد الكريم الخطابي من سنة ١٩٢١ الى ١٩٢٦ ثم يتمثل في الثورات السياسية التي اريق فيها الدم المراكشي سنة ١٩٣٠ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٦ و ٣٧ و ١٩٤٤ وقد أعلنت الأمة بأسرها في هذه السنوات المختلفة مطالبتها بالغاء الحماية واسترجاع الاستقلال

الحماية من الوجهة النظرية

تقوم معاهدة الحماية على أساس أن فرنسا تهم بالنظام في مراكش لانه

جوهرى بالنسبة النظام فى الجزائر ، فهى لكى تضمن رقى المراكشيين ورفاهيتهم وإصلاح أحوال بلادهم لا مناص لها من أن تشرف بنفسها على هذا الاصلاح مقدمة معونتها الصادقة وواضعة خبرتها تحت تصرف الحكومة المراكشية وتعد المعاهدة من سلطة الحكومة القومية على النحو التالى :

١ ـ حق فرنسا فى مشاركة حكومة مراكش ومساعدتها على ادخال الاصلاحات العامة على مرافق الدولة الثقافية والادارية والاجتماعية والاقتصادية .. الخ

٢ ـ السماح لفرنسا بالاحتلالات العسكرية الضرورية لاخماد الثورة القائمة ويكون ذلك بمشورة السلطان

٣ ـ تتولى فرنسا تمثيل مراكش فى الخارج وحماية مصالحها

٤ ـ يمتنع السلطان من عقد أى قرض أو معاهدة دولية دون رضى الحكومة الفرنسية

هذه هى أهم القيود التى قيدت بها الحكومة الوطنية ، وهى ـ ولا شك ـ قيود جائرة ، ولكنها فى نفس الوقت لا تعنى مطلقا إعطاء فرنسا الحق فى الحكم المباشر ، ولقد وصف ذلك المسيو بوانكاريه نفسه ، وهو واضع مشروع الحماية (الحماية وحدها تطابق المعاهدات الدولية وهى مغايرة تمام المغايرة للحكم المباشر)

فمشاركة فرنسا فى الاصلاحات العامة ، وخصوصا الاجتماعية والثقافية والقانونية يقصد به أن يكون ذلك لمصلحة مراكش وحدها ، لا تراعى فيه أية مصلحة فرنسية ، فهى مجرد مساعدة تقدمها الحكومة الفرنسية لا تحكم وسيطرة كما هو حاصل بالفعل

والاحتلال العسكرى مقيد بالضرورة ـ بقطع النظر عن أن فرنسا كان لها طمع فى قيام الثورة ـ بزول بزوالها ، وتستشار فيه الحكومة الوطنية بحيث لا يكون أمره موكولا الى الفرنسيين وحدهم كما هو حاصل بالفعل

وتمثيل مراكش فى الخارج لا يعنى أنها تنازلت عن سيادتها الخارجية تماما وأسندت لفرنسا حق البت فى كل مصالحها فى الخارج سواء كانت مصالح مادية أو معنوية ، فهى قائمة بالفعل وتابعة لحكومة مراكش التى يمثلها ممثلو فرنسا وليس هذا بالغريب فى الحياه الدبلوماسية اذ توجد دول مستقلة تنيب عنها ممثلى دول اجنبية لظروف خاصة

ولسنا نشك فى أن مناقشة مثل هذه المعاهدات التى يمليها القوى على الضعيف ضرب من العبث ، ولكن لا مناص من هذه المناقشة عند تحديد الوضع الصحيح لمراكش كما هو فى المعاهدات ووضعها كما هو حاصل بالفعل

الحماية من الوجهة الواقعية

لم تكد فرنسا واسبانيا تثبتان اقدامهما فى مراكش حتى تجاهلتا تجاهلا مريعا أن للبلاد حكومة شرعية ، وبدأتا تتصرفان وحدهما فى كل كبيرة وصغيرة دون أن تكون هناك استشارة بل دون ان يكون هناك مجرد إعلام يستأنس به ويقضى به الذوق السليم فى عالم الحكومات وبكلمة واحدة فان التدخل الفرنسى والاسبانى يشمل كل مرافق الحياة دون استثناء

فمن الناحية السياسية ليس للمراكشيين أى رأى فيما يتعلق ببلادهم والأوامر النافذة فى كل شىء مستمدة من دار الاقامة العامه فى المنطقتين ، فليس هناك انتخابات ولا قواعد ثابتة تحكم على أساسها البلاد ، ومصلحة فرنسا واسبانيا تقدم على مصلحة مراكش فى كل شىء ، فالحكم ليس من الشعب ولا الى الشعب ولا بواسطة الشعب ، واذن فابسط قواعد الديمقراطية ، هذه القواعد التى حارب فى سبيلها ابناء مراكش عشر سنوات فى حربين عالميتين لا وجود لها فى هذا البلد

ونجد فرنسا واسبانيا مسيطرتين على البلاد من الناحية الاقتصادية بشكل يدفع بها يوما بعد يوم نحو كارثة لا مثيل لها. وذلك ان خيرات البلاد ومنتجاتها تقع تحت تصرف الدولتين المطلق. وهما تعملان للقضاء على الجانب السياسي بواسطة القضاء على الجانب الاقتصادي طبقا للمبدأ القائل بان الرخاء الاقتصادي هو روح التخرج السياسي. وهكذا باتت المعادن والمزارع والمنتجات والغابات والمياه الاقليمية وكل المصادر الاقتصادية فى البلاد تستغل فى سبيل القضاء عليها وتقوية المسيطر وخضع الاستيراد والتصدير لمصلحة خارجة عن المصلحة المراكشية

اما الادارة فان الفرنسيين والاسبانيين هم الذين يحتلون ارقى الوظائف فيها ولا يشغل المراكشي الا الوظائف الثانوية التى لا خطر لها، وقد استفحل امر الادارة فى البلاد الى درجة ان الحكومة الشرعية اصبحت مشلولة اليد امامها وبينما تنص معاهدة الحماية على ان هذه الحكومة المسئولة امام جلالة الملك هى صاحبة الكلمة، والحقيقة هى انه لا يمكن تنفيذ اى شيء الا بواسطة الفرنسيين والاسبانيين، ولذلك فان جميع المشروعات الاصلاحية التى توافق عليها الحكومة تقبر فى الادارة

اما من الناحية القضائية فان الفرنسيين والاسبانيين يحرصون على عدم تطور القضاء الاهلى لكى يترعرع على حسابه القضاء الاجنبي والاصلاحات التى ادخلت عليه تافهة جدا بالنسبة لما هو فى حاجة اليه، والقاضى الوطنى ما يزال الى اليوم يتقاضى اجرته من المتحاكمين مباشرة، وبهذه الطريقة يشجع الفرنسيون والاسبانيون على بذر الفساد فى ساحات العدالة

ويظهر لنا فساد نظام الحماية الحالى بشكل مزعج فى الناحية الاجتماعية حيث يبذل الحامى كل جهوده فى سبيل ايقاف النمو المستمر، فليست هناك حريات

عامة ولا صحف عربية ولا نواد ولا جمعيات ، والاحزاب الموجودة لا تستطيع أن تظهر أي نشاط مع ملاحظة أن البلاد في حاجة ماسة الى تشجيعها على الاصلاحات الاجتماعية ومع ملاحظة ان الفرنسيين والاسبانيين يعتقدون ان التطور الاجتماعي خطر على نفوذهم ، ولذلك فانهم يبذلون جهودا جبارة لكي تبقى مظاهر البلاد محصورة في دائرة تقليدية لا تتفق مع الحياة الحديثة ، وهم يمنعون كل شخص يريد ان يدخل اي تغيير على الاسلوب القديم الذي كان صالحا في يوم من الأيام ، كما ان الخدمات الاجتماعية طفيفة جدا اذا قيست الى الضرائب الفادحة التي يدفعها المراكشيون لسلطة الحماية وتنظر السلطة الأجنبية الى كل نشاط اجتماعي سواء كان رياضيا أو ثقافيا او انسانيا بعين الحذر والارتياب ، كل ذلك طبقا لقاعدة استعمارية مقررة هي ان بقاء ما كان على ما كان هو الوسيلة الوحيدة لاستمرار نظام الحماية وان رفع مستوى الحياة الاجتماعية خطر على الحامين

وفي ميدان التعليم نجد ان الحماية الثنائية قد سعت الى تشتيت برامجه حتى لا توجد في البلاد عقلية مستقرة ، هذا مع ملاحظة ان المدارس قليلة بحيث بات اليوم مليونان من الاطفال المراكشيين محرومين من التعليم ، فليس في البلاد كلها سوى ثلاث مدارس ثانوية حذف منها أخيرا قسم البكالوريا ، ولا نجد في المدن الكبرى سوى مدرستين ابتدائيتين او ثلاثة ، وتمنع السلطة الاجنبية تسرب الانتاج الفكري من البلاد العربية . كما عهدت الى فرض ضرائب فادحة على التعليم الحر لكي تقضي بذلك على النشاط الواسع الذي يقوم به في مراكش ومنعت الطلبة من مغادرة البلاد لمواصلة دراستهم في الجامعات المصرية والاوربية ولولا التعليم الحر الذي يشرف عليه أبناء الشعب لما كان في استطاعة المراكشيين

ان يتطوروا فهو يبذل مجهودات جبارة لانقاذ البلاد من ظلمات الجهل بالرغم من محاربة الفرنسيين والاسبانيين له وبالرغم من أنه لا يجوز للمراكشي أن يفتح مدرسة حرة ثانوية . ويكفي ان نقول ان حركة التنوير نفسها حركة سرية في مراكش الحمية

كل هذا ليس سياسة متعلقة بظرف من الظروف قد تتغير مع تغير الزمان كما يحصل في سائر البلاد ولكنها سياسة قائمة على أصول ثابته لا تقبل التغيير ولم يدفع الفرنسيين والاسبانيين إلى تقرير هذه المبادىء الا تيقنهم من ان نزوع الشعب المراكشي الى التطور ليست له نهاية

الفصل الثالث

الثورة المسلحة ضد الحماية

ثورة فاس وحرب الجنوب

هكذا تغيرت الأحوال فى البلاد ، وأصبح على الوطنية المراكشية أن تدخل فى طور جديد محفوف بالأخطار ، فقد كانت مهمتها فى الماضى إصلاح البلاد وارشادها فى ظل الحكومة الوطنية المستقلة ، أما الآن فان كل شىء قد أمسى واصبحت مهمتها مكافحة الاحتلال الاجنبى الغاصب . وتخليص البلاد من ويلات الاستعمار المقنع خلف معاهدة لم تمكن فى يوم من الايام غير حبر على ورق

وقد شهدت مراكش منذ سنة ١٩١٢ ثورات مسلحة امتدت الى سنة ١٩٣٤ ظل فيها هذا الشعب الذى لم يعرف سوى الحرية منذ فجر التاريخ يقارع بالاسلحة اليدوية البسيطة الاسلحة الجهنمية الثقيلة أكثر من عشرين عاما ، ثم تطورت هذه المقاومة ولجأت إلى الوسائل المدنية دون أن ينالها كلال أو تحيد عن نزوعها الى الحرية والاستقلال ودون أن تزيد المعتدى إلا عنادا فى العدوان

وكان من جملة الاعتداءات التى اعتدتها فرنسا على مراكش أنها استولت على الجيش وأرادت ان تحوله الى فرقة فرنسية فجعلته يخضع لقوادها وأساءت معاملة الجند إذ بدأت تنظر اليهم كما اعتادت ان تنظر إلى جنود المستعمرات ، وكان الضباط الفرنسيون الذين تربوا فى المستعمرات الفرنسية غلاظ الأكباد ، يمتهنون الجنود ويتحكمون فيهم فسرت مؤامرة خطيرة نتيجة لذلك فى فرقة معسكرة بمدينة فاس

يتكون أفرادها من ثلاثة آلاف جندى ، وفى الليلة الفاصلة بين ١٧ و ١٨ ابريل سنة ١٩١٢ أى بعد توقيع معاهدة الحماية بأقل من عشرين يوما تسلل الجنود المتآمرون من معتاجهم ، وانقضوا على هؤلاء الضباط - وكانوا عن يملكون أعلى رتب الجيش الفرنسى .. وقتلوهم جميعا وعددهم ٦٨ ضابطا ، ثم خرج الجيش من المعسكر واستولى على معظم المدينة وطارد الفرنسيين فى كل مكان . ثم استفحل أمر الثورة فى الأيام التالية نظرا لانضمام الجمهور اليها، ولما وصل خبرها إلى البوادى زحفت القبائل إلى العاصمة وحاصرتها وأصبح مركز الجيش الفرنسى فى غاية الحرج ، ولم يمنع الفرنسيين من إخلاء المدينة الا كثرة جرحاهم وقتلاهم

ثم بعد ذلك وصلت النجدة الفرنسية ، فاشتبك الفريقان فى معمعة قاسية استطاع بعدها الجيش الفرنسى أن يستولى على المدينة من جديد لما كان يملك من المعدات الثقيلة ، غير أن ذلك لم يضع حدا للثورة ، فقد انتقل الجنود الوطنيون الى الجبال حيث واصلوا القتال

وفى نفس الوقت زحف ثلاثة من كبار قواد الجنوب على مدينة مراكش واحتلوها فى ١٨ أغسطس سنة ١٩١٢ ثم بدأوا يستعدون للزحف على منطقة (الشاوية) ولما وصل الجيش الفرنسى إلى تلك المناطق قامت معركة حامية بين الجانبين أسفرت عن استيلاء الفرنسيين على عاصمة الجنوب

غير أن ذلك كله لم يكن ليقضى على حرب العصابات التى ظلت تشنها فرق مسلحة على الجيش الفرنسى طيلة عشرين سنة كاملة فى المناطق الجبلية المحصنة حيث بذل الفرنسيون كل جهودهم فى سبيل القضاء عليها دون جدوى . وكانت تلك الفرق تستميت استماتة مرعبة فى سبيل الاحتفاظ بحريتها وعدم الخضوع لهذا الجيش الغاصب ، فاجاب الفرنسيون على ذلك بالالتجاء الى وسائل الارهاب فكانوا يشنون الغارات المركزة العنيفة على قبائل عزلاء تنسف كل ما فيها ، ولا

ذنب للقبيله إلا أن شبابها فضبوا لكرامتهم ودافعوا عن حرية بلادهم

وقد أبدى أبناء مراكش فى هذه الوقائع من ضروب الشجاعة ما أضفى على حرب المناطق هذه لونا من خيال البطولة يشبه الاساطير ، كان الفتيان فى بعضها يقفن بالبنادق فى وجه الفرق الفرنسية يتبادلن معها الرصاص ويحاربنها فى استماتة الى أن يفنين عن آخرهن أو يهزمن الفرقة ، وقد وجدت الافلام السينمائية فى هذه الحرب مادة خصبة تقدمها للجمهور عن البطولة المغامرة والدفاع عن الحمى

الحرب الريفية

وبينما كانت الجيوش الفرنسية تحاول ان تثبت أقدامها داخل البلاد وتحتل المراكز العسكرية اللازمة لتنظيم العمليات الحربية ضد القبائل الثائرة والعصابات المعتصمة بالجبال كانت نذر الحرب العالمية الاولى تتراءى فى الافق ، كما كانت أعمال الجيوش الفرنسية فى مراكش تقابل بعاصفة شديدة من الاحتجاج فى صحف المانيا

واندلعت أثناء هذا نار الحرب الكبرى ، وقد كان النزاع الدولى حول مراكش فى مقدمة أسبابها . واضطرت فرنسا بسبب انهماكها فى الحرب العامة إلى إيقاف العمليات الحربية التى كانت موجهة ضد المناطق الثائرة وكانت تتوجس خيفة من أن تستفحل الثورة فتفتك بجنود الحاميات التى أقامتها داخل البلاد ، ولذلك أسرعت وزارة الحربية الفرنسية الى إصدار أوامرها لمندوبها السامى فى مراكش (ليوتى) بانسحاب هذه الحاميات من الداخل واقامتها على الشواطىء ولكن ليوتى رفض الامتثال لهذه الأوامر وبذل جهده فى امداد الحاميات

وتزويدها بالرجال والمعدات ، كما نظم الرقابة الشديدة على الشواطئ لمنع تهريب الأسلحة للمراكشيين

أما اسبانيا فكانت أثناء ذلك تحاول أن تفرض سيطرتها على شمال مراكش وتخضع لها المناطق الريفية والجبلية الثائرة ، وما كادت جيوشها تتقدم لاحتلال هذه المناطق حتى هبت ثورة مسلحة بقيادة الثائر الريسولى ، وظلت الحرب سجالا بين الفريقين ولما تبين لاسبانيا أنها عاجزة عن الحاق الهزيمة بالثائرين حاولت أن تصالحهم وتكتفى مؤقتا بالاستيلاء على السواحل ، كما بدأت تلجأ الى وسائل المكر والخداع ، فكان الفريقان تارة يتحاربان وأخرى يتهادنان

هكذا كانت الحال فى مراكش خلال الحرب العالمية الأولى ، وعند ما أشرفت على نهايتها ترددت فى انحاء العالم مبادىء الرئيس ويلسون تحمل السلام والأمن لجميع الشعوب ، وتعد الشعوب المغلوبة على أمرها باعطائها حق تقرير المصير ، وتردد صدى هذه المبادىء فى مراكش التى كانت ما تزال قريبة عهد بالاستقلال ، فتحفز شعبها لخوض معركة الحرية متطلعا الى الزعيم الذى يتولى تنظيم الثورة ويوحد الجهود المتفرقة تحت قيادته

وجدت مراكش فى شخص الأمير محمد عبد الكريم الخطابى الزعيم الذى كانت تنتظره ، وكان الامير خلال الحرب العالمية يتنقل بين بلاده وبين اسبانيا فمكنه ذلك من الاتصال المباشر بأحوال السياسة العالمية وتطوراتها خلال الحرب فكان يعمل فى السر على تنظيم الثورة وطريقة امدادها بالأسلحة والمعدات

وعند ما وضعت الحرب الكبرى أوزارها عاد الأمير الى وطنه بعد أن أخذ للثورة أهبتها ، وفى أوائل سنة ١٩٢٠ وجهت اسبانيا جيوشها لاحتلال منطقة الريف فى شمال مراكش فهبت القبائل الريفية بقيادة الأمير تدافع عن حماها بكل

ما تملك ، واندلعت نار الثورة فى الريف من أقصاه الى أقصاه ، وحلفقت اسبانيا توجه الجيوش تلو الجيوش فكان الجيش الريفى ينزل بها الهزائم المنكرة فى كل مرة ويرغمها على الاندحار متكبدة أفدح الخسائر

وخارت قوى الجيش الأسبانى أمام شجاعة الريفيين وثار الرأى العام فى اسبانيا ضد الحرب كما تمرد الجيش الاسبانى وأعلن عصيانه لمواجهة الريفيين ، وأصبحت الحكومة الاسبانية عاجزة عن مواجهة الموقف ، وكان ذلك من اهم الاسباب فى الانقلاب الحكومى فى اسبانيا وإقامة حكومة الديكتاتور بريامة بريمو دى ريفيرا سنة ١٩٢٣

ولم تجد المحاولات التى بذلها ديكتاتور اسبانيا للتغلب على الريفيين وانقاذ سمعة الجيش الاسبانى الذى توالت عليه الهزائم وأصبح قواده ما بين منكسر ومنتحر ، وما أشرفت سنة ١٩٢٤ على نهايتها حتى اصبحت المنطقة الشمالية التى منحت لاسبانيا فى مراكش كلها تحت سيطرة الأمير ولم يبق بيد الاسبانيين منها غير المدن الساحلية

وبرغم الهزائم المنكرة التى لحقت باسبانيا فانها أبت أن تعترف باستقلال الريف ، وازاء اصرارها وجه الأمير وفوده الى انجلترا وفرنسا وعصبة الامم طالبا منها الاعتراف باستقلال بلاده والتوسط بينه وبين اسبانيا لايقاف عدوانها على وطنه الذى حرره بحد السلاح

ولكن فرنسا كانت تقف بالمرصاد ضد اهداف الأمير ، وتخشى ان تتصل ثورته بالثورة القائمة ضدها فى منطقة نفوذها كما كانت تقدر الخطر الذى سوف يهددها فى شمال افريقيا كله ـ وليس فى مراكش وحسب ـ إذا أصبحت منطقة الريف مستقلة ، ولهذا عرقلت بنفوذها الدولى فى ذلك الحين مهمة وفود

الأمير ، ثم قررت أخيرا النزول الى الميدان ومعاونة اسبانيا فى القضاء على الثورة الاستقلالية فى الريف ، وحاول الأمير جهده ان يتجنب الاشتباك معها فى الحرب ولكن محاولاته لم تجد شيئا أمام تصميمها

وبعد نزول فرنسا الى الميدان أصبحت قوات الامير تواجه جيوش دولتين من اعظم دول أوربا ، ولم يكن فى طاقة قواته ـ مهما بلغت من الشجاعة والمقدرة ـ أن تصمد طويلا أمام جيوش دولتين تفوقها بمراحل عديدة سواء فى العدد أو الأنظمة العسكرية أو الاسلحة الحربية الحديثة ، ومع ذلك فقد استطاع جيش الأمير أن يكيل للجيش الفرنسى ضربات هائلة فى بادئ الامر ، بل استطاع أن يقوم بزحف كبير بلغ به أبواب مدينتى تازة وفاس فى منطقة النفوذ الفرنسى

وفى معمعان هذا الانتصار الذى أحرزه الأمير سارعت الدولتان الى عقد مؤتمر ثنائى بمدريد فى مايو سنة ١٩٢٥ اتفقتا فيه على خطة حربية مشتركة للقضاء على الثورة اذا لم يسلم الأمير بدون قيد ولا شرط . وسرعان ماشرعت الدولتان فى تنفيذ خطتها الحربية ، وفى مقدمتها ضرب الحصار على سواحل الريف حتى لا تتسرب الأسلحة والمؤن الى جيش الأمير

وبدخول سنة ١٩٢٦ بدأت هذه الثورة الاستقلالية تواجه نهايتها المحتومة حيث ادرك الاعياء جيوش الأمير بعد حرب طاحنة دامت خمس سنوات وعمت بلاد الريف المجاعة وانتشرت فيها الأمراض وأعوزتها الأدوية كما انقطع عنها كل مدد من الخارج ، حتى أصبح استمرار المقاومة ضربا من المستحيل

وازاء هذه الظروف القاسية حاول الأمير أن يصل مع فرنسا وحدها الى صلح شريف على أساس الاعتراف باستقلال اقليم الريف وترك الامر بعد ذلك بينه وبين اسبانيا لانه حتى هذه اللحظة كان ما يزال منتصرا عليها ، ولكن فرنسا

أبت الدخول فى أية مفاوضات دون مشاركة اسبانيا فاضطر الأمير الى الموافقة وعقد من أجل ذلك مؤتمر مدينة (وجدة) فيما بين ١٧ ابريل و ٧ مايو ١٩٢٦ واشترط مندوبو الدولتين قبل الشروع فى المفاوضات احتلال مراكز معينة فى الريف وابعاد الامير حالا ، ولم يكن من المنتظر بطبيعة الحال ان يقبل مندوبو الامير هذا ، فانفض المؤتمر دون الوصول الى نتيجة ، واعقبه هجوم جيوش الدولتين على الريف من جميع جهاته وتطويق جيش الأمير تطويقا تاما

أصبح الأمير بعد هذا عاجزا عن متابعة الحرب دون أن يعرض جيشه للاستئصال وبلاده للدمار فقرر أن يلقى السلاح ويسلم نفسه الى فرنسا ، تم هذا التسليم يوم الخميس ٢٧ مايو سنة ١٩٢٦ وبعد ثلاثة اشهر نقته فرنسا الى جزيرة رينيون حيث ما يزال بها الى الآن

الفصل السابع
الحركة السياسية

السياسة البربرية

بدأت الحركة السياسية المنظمة فى مراكش عند ما عزم الفرنسيون على تنفيذ سياستهم البربرية التى ترمى الى فصل سكان جبال الاطلس عن سكان السهول فى الادارة والتشريع بدعوى ان الاولين بربر والآخرين عرب ، فما كادت فرنسا تصدر فى ١٦ مايو سنة ١٩٣٠ مرسوما يقضى بتنفيذ هذه السياسة حتى ثار المراكشيون فى وجهها محتجين ومتظاهرين فى كل مكان فقاومت فرنسا هذه الحركة مقاومة عنيفة ،وشردت زعماءها وألقت القبض على المشتركين فيها وزجت بهم فى غياهب السجن

* * *

كتلة العمل الوطنى

ومن هذه المعارضة التى قام بها المراكشيون ضد هذا المرسوم تكونت نواة الحركه الوطنية الحديثة فى مراكش فتألفت (كتلة العمل الوطنى) التى كانت تضم ممثلين من جميع انحاء البلاد ، على الرغم من أن ادارة الحماية لم تأذن بتكوينها وكانت اول معضلة واجهت الكتلة هى مسألة الحريات العامة فقد كانت السياسة

المتبعة هي منع المراكشيين من التمتع باي نوع من انواع الحريات فكان على الكتلة ان تكافح اولا من اجل تحقيق هذه الحريات وخاصة حريات القول والنشر والاجتماع حتى يتسنى لها أن تملك الوسائل الضرورية لتنوير الرأي العام والتعبير عن رغبات البلاد وكانت القيود المفروضة على اصدار الصحف العربية قيودا ثقيلة بحيث لا تسمح للمراكشيين باصدار اية صحيفة حرة وازاء هذا لجأت الكتلة الى اصدار بيانات دورية مطبوعة على الآلة الكاتبة توزع سريا على الشعب . ونظرا لان الصحافة الفرنسية تتمتع بحرية عامة فقد لجأت الكتلة الى اصدار صحيفة فرنسية فى مراكش باسم (عمل الشعب) كانت تهاجم تصرفات الادارة الفرنسية وتطالب باطلاق الحريات العامة ، ولما عطلتها السلطة الفرنسية أصدرت الكتلة صحيفة فرنسية اخرى باسم (العمل الشعبي) كما اصدر وفدها فى باريس مجلة فرنسية باسم المغرب ، وقد تعرضت هذه الصحف غير ما مرة الى الايقاف والتعطيل وفرض الغرامات الفادحة وكانت الكتلة كلما عطلت صحفها تواصل كفاحها باصدار بيانات دورية مطبوعة على الآلة الكاتبة توزعها على الشعب سريا

* * *

مطالب الشعب المراكشي

وفى سنة ١٩٣٤ وضعت الكتلة بعد دراسة وافية للحالة فى مراكش من جميع النواحي مطالب مفصلة عن الاصلاحات التى تتطلبها البلاد من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقضائية ورفعتها الى جلالة الملك والى ادارة الحماية فى مراكش كما ارسلت وفدا الى باريس لتقديمها الى الحكومة الفرنسية وقد أعرب الشعب عن تأييده التام لهذه المطالب بالوف العرائض

التى قدمها الى حكومة جلالة الملك وادارة الحماية التى وجدت نفسها امام مطالبة اجماعية قوية لم تستطع ازاءها ان تعلن رفضها لهذه المطالب خشية ان تصطدم بثورة الرأى العام فلجأت الى سياسة المماطلة وبذل الوعود ، واعلنت انها قد كونت لجنة من الاختصاصيين لدراسة هذه المطالب واختيار الوسائل لتنفيذها ومرت على ذلك حوالى ثلاث سنوات دون ان تهتم ادارة الحماية بالوفاء بوعودها وكانت الكتلة خلال ذلك تقدم المذكرات وترسل الوفود الى باريس لتبين الضرورات الملحة التى تقضى بالشروع عاجلا فى تنفيذ مشروع الاصلاح وانبعثت الصيحات سنة ١٩٣٦ من المراكشيين ومن بعض الشخصيات الفرنسية المؤيدة لهم فى فرنسا بضرورة الشروع فى تنفيذ الاصلاح . وازاء هذه الصيحات المدوية أظهر الفرنسيون بعض الميل الى التفاهم فأبلغوا الكتلة ان تنفيذ الاصلاحات التى اقترحتها يتطلب مدة طويلة ومصروفات كبيرة لا تتحملها ميزانية مراكش ولذلك فهم يقترحون ان تتقدم الكتلة بمشروع يقتصر على الاصلاحات التى تحتمها الضرورات العاجلة ، وفى الوقت نفسه لا يكون فى تنفيذها ارهاق للميزانية

وعلى الرغم من ان الكتلة لم تتقدم بمشروعها الأول الا بعد أن تيقنت أن فى طاقة مالية الدولة الانفاق على تنفيذه ، وان انجازه لا يستغرق اكثر من عشر سنوات على الرغم من ذلك فان الكتلة كونت فى الحال لجنة لوضع مشروع يتضمن المطالب الضرورية ، وبعد وضع المشروع ، دعت الكتلة الى عقد مؤتمر بالرباط حضره ممثلون من جميع الانحاء ووفق فيه على المشروع ، ثم قدم للحكومة وارسلت الكتلة وفدا الى فرنسا للمطالبة بتنفيذه

ومرت الايام دون أن تنفذ ادارة الحماية من هذا المشروع شيئا وتبين للرأى العام ان ما تتعلل به من عجز الميزانية ومن طول المدة التى يستغرقها انجاز المشروع كل ذلك انما هو ذر للرماد فى العيون وان السبب الحقيقى كامن فى

الافكار التي تسيطر على ادارة الحماية ، وفي روح الاستعمار المتغلغلة في اعماقها فهذه الروح هي التي كانت تمنعها من تحقيق مطالب البلاد والفرنسيون الذين يسيطرون على تقاليد البلاد ويحكمونها حكما ديكتاتوريا لا يسمح بأية حرية عامة وهم يضمون الخطط المنظمة لعرقلة التطور في جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية ولم يكن من اليسير على هؤلاء الفرنسيين ان يوافقوا على مشروع الكتلة الاصلاحي القائم على اطلاق الحريات وادخال الاصلاحات اللازمة لتمكين المراكشيين من التطور والسير قدما نحو الرقي

أضف الى ذلك ان الجالية الفرنسية الموجودة في مراكش - وهي جالية يبلغ تعدادها حوالي ٥٠٠ الف وتتصرف في أحسن الأراضي الزراعية ، كما تسيطر على جميع المرافق الحيوية في البلاد - كانت دائما تقف في وجه أي اصلاح يستفيد منه المراكشيون ، ولها من النفوذ ما يجعلها تتحكم في ادارة البلاد بحيث تعرقل اصدار أي قانون يعارض مصلحتها العامة . هذه هي الاسباب الحقيقية التي حالت دون تنفيذ مشروع الاصلاح ، على الرغم من أنه كان يقوم على الالتزامات التي تعهدت بها فرنسا لمراكش في معاهدة الحماية ، وعلى الرغم من هذه المطالب كانت بسيطة وخالية من اي صبغة تطرفية

حوادث سنة ١٩٣٦

وازاء هذا دعت كتلة العمل الوطني الى عقد مؤتمر عام في نوفمبر سنة ١٩٣٦ بمدينة الدار البيضاء للنظر في الحالة واتخاذ القرارات الضرورية ولكن السلطة الفرنسية منعت عقد هذا المؤتمر وأرسلت فرق الشرطة والجنود الى مكان انعقاده

لتفريق المجتمعين ثم القت القبض على رئيس المؤتمر السيد محمد هلال الفاسي وزميله السيد محمد الحسن الوزاني وما كادت تنتشر انباء منع المؤتمر والقبض على الزعيمين حتى هاجت البلاد ضد هذا التصرف الغادر وقامت المظاهرات في جميع انحائها وكانت اعنفها مظاهرات مدينة فاس ومدينة مراكش والدار البيضاء ووجدة فقد داهم الجيش فيها المتظاهرين والقى القبض على حوالى ٣٠٠ شخص واصدرت السلطة الفرنسية أوامر مشددة بمنع التظاهر ، ولكن البلاد لم ترهبها هذه الأوامر فاستمرت المظاهرات والاضراب طيلة شهر نوفمبر ، وفى كل يوم تلقى الادارة القبض على العشرات فى كل مدينة ، ومع كل ذلك فانها لن تستطع ان توقف تيار المظاهرات الجارف وخافت ان يتحول الأمر الى البـــوادى فاضطرت الى اطلاق سراح المعتقلين وفى مقدمتهم زعماء كتلة العمل الوطنى

وخرجت الحركة الوطنية من هذا الصدام وهى أقوى ايمانا وأصلب عودا فالتف الشعب حولها وأمكن لرجال الحركة لأول مرة فى تاريخ الحماية ان يفتحوا مراكز علنية فى جميع انحاء البلاد

حوادث سنة ١٩٣٧

ترعرعت الحركة الوطنية اثناء الشهور التالية بشكل أزعج الفرنسيين فراع سلطة الحماية هذا النجاح ولم يمض على حوادث نوفمبر اكثر من ثلاثة شهور حتى كانت البلاد كبيرها وصغيرها من أدناها إلى أقصاها تنادى بتنفيذ المطالب الوطنية وبدلا من ان يستجيب الفرنسيون لهذا النداء قرروا حل كتلة العمل الوطنى

واخترع الجنرال نوجيس (المقيم العام اذ ذاك) اتهامات مختلفة الصقها برجال الكتلة وأصدر اعتمادا على ذلك قرارا وزاريا يوم الخميس ١٨ مارس سنة ١٩٣٧

يقضي بحل الكتلة (لانها تهدد الأمن العام ، وتلحق الضرر بسلطة جلالة الملك وتقاليد الاسلام المتبعة)

وانتقل المقيم العام في اليوم نفسه من العاصمة الى فاس حيث المركز الرئيسي للكتلة واستدعى السيد محمد علال الفاسي رئيسها ليبلغه قرار الحل بحضور الجنرال بلان الحاكم العسكري المدينة ليقول له :(اني أصدرت أوامري الى الجنرال بلان باحتلال مراكز الكتلة احتلالا عسكريا اذا هي لم تقفل في ظرف ٢٤ ساعة وانكم لا تستطيعون مقاومة فرنسا التي تملك اعظم قوة) فاجابه السيد علال (ان فرنسا ان كانت تملك هذه القوة المادية فاننا نملك قوة اسمى منها هي قوة ايماننا)

كانت سلطة الحماية الفرنسية قد أرصدت قواتها المسلحة في كل مكان استعدادا لقمع اية حركة تبدو من جانب الشعب فقرر رجال الكتلة أن يفوتوا عليها هذه الفرصة بحل كتلتهم مع استمرارهم في العمل تحت اسم الحركة الوطنية ، وتكون على اثر ذلك (الحزب الوطني المراكشي) برئاسة السيد محمد علال الفاسي الى جانب (حزب الحركة القومية) الذي كان برئاسة السيد محمد حسن الوزاني

اما موقف ادارة الحماية من مطالب البلاد الوطنية فلم يتحول قيد انملة عن خطتها الاولى ، على الرغم من أن البلاد في هذا الوقت كانت تختنقها المجاعة واضافت الى ذلك انها أطلقت يد حكام البوادي ليرهقوا الفلاحين ويمنعوهم من الاتصال بالحركة الوطنية في المدن تمهيدا للاصطدام بها لان احكام الفرنسيين الواسعة في مراكش كانت قد اصطدمت جميعها بهذه الحركة التي هددتها في الصميم ، وقد تم هذا الاصطدام الرهيب بين الشعب المراكشي وجنود الحماية في شهري اكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٣٧

الميثاق الوطني

فقد دعا الحزب الوطني الى عقد مؤتمر عام بالرباط في يوم ١٣ اكتوبر من السنة المذكورة حضره ممثلو فروع الحزب وبعد الاستماع الى بيانات رجاله اصدر المؤتمر ميثاقا وطنيا يتضمن القرارات التالية

اولا ـ الاحتجاج على الاضطهادات التي تقوم بها السلطات الفرنسية في المدن والبوادي وعلى تقييد الحريات العامة خصوصا حرية الصحافة

ثانيا ـ استنكار كل التهم الباطلة التي يلصقها الفرنسيون برجال الحزب الوطني وتأكيد ان حركته ليس لها اتصال بأي عامل خارجي

ثالثا ـ لا تفاهم مع الحكومة الا بعد العدول عن خنق الحريات والشروع في تنفيذ المطالب الوطنية

رابعا ـ يلتزم المؤتمرون بمقاومة تصرفات سلطة الحماية الجائرة، ويكون اختيار الوسائل للمسؤولين في الحزب الوطني

خامسا ـ يعاهد المؤتمرون الله على تنفيذ قرارات هذا الميثاق ويعلنون استعدادهم لتقديم التضحية اللازمة

* * *

وبعد اعلان هذا الميثاق القت السلطة الفرنسية القبض على رئيس الحزب السيد محمد علال الفاسي واحتلت الفرق السينغالية جميع مراكز الحزب، فاعلن الاضراب عقب ذلك في جميع انحاء البلاد ونظمت مظاهرات اشترك فيها الالوف فقاومتها السلطة الفرنسية ووزعت الجنود المدججين بالسلاح في كل مكان ونصبت المدافع لارهاب الأهالي وزاد هذه الحركة روعة اعلان حزب الحركة القومية تضامنه مع الحزب الوطني

واستمرت هذه المظاهرات ستة شهور كاملة أعلنت خلالها الأحكام العرفية وأباح الفرنسيون فيها لجنود السينغال ان يطلقوا الرصاص على المتظاهرين العزل وفي كل يوم كانت تلقى القبض على العشرات في كل مدينة حتى بلغ عدد المسجونين في هذه الحوادث حوالي الالفين وفي مقدمتهم زعماء الحزب الوطني وحزب الحركة القومية وحكم عليهم بعدد تبلغ ثلاث سنين مع الاشغال الشاقة

اما زعيم الحزب الوطني السيد محمد علال الفاسي فقد نفي الى الجابون بافريقيا الاستوائية حيث لا يزال بها الى الآن ، ولا يزال زميله رئيس الحركة القومية السيد محمد الحسن الوزاني معتقلا بمدينة (يتزر) في جنوب مراكش ، وبعد هذا صممت ادارة الحماية على أن تقف في وجه كل حركة وتقاومها بحد السلاح مهما كلفها الامر فاستمرت تشيع الارهاب في البلاد وتحكمها بنظم دكتاتورية قاسية حتى قامت الحرب الاخيرة فاستغل الفرنسيون ما تفرضه من ضرورات وشددوا الاحكام العرفية وأفرطوا في ارصاد عيونهم في كل مكان ومع ذلك فقد استمرت الحركة الوطنية خفية في النفوس تعمل في طي الكتمان لتظهر في الوقت المناسب وتواجه المستعمرين برغبات البلاد موحدة تحت كلمة واحدة

* * *

حوادث يناير وفبراير سنة ١٩٤٤

ما اهلت سنة ١٩٤٤ ورأى الوطنيون ان الظروف مواتية لاعلان المطالبة بحقوق البلاد حتى اجتمعت جميع الهيئات السياسية القديمة وتكتلت في حزب واحد هو حزب الاستقلال وامضت في يناير من السنة المذكورة وثيقة حددت فيها مطالب مراكش الوطنية فيما يلي

اولا ـ المطالبة باستقلال مراكش ووحدة اراضيها

ثانيا - الالتماس من جلالة الملك السعي لدى الدول للاعتراف بهذا الاستقلال
ثالثا - الانضمام الى ميثاق الاطلنطي والمطالبة بالاشتراك في مؤتمر الصلح
رابعا - اصدار الدستور

وقد قدمت هذه الوثيقة الى جلالة الملك والى المندوب الفرنسي وممثلي الحلفاء وشمل جلالة ملك مراكش هذه الحركة برعايته ، فأمر بتكوين لجنة وزارية لمفاوضة حزب الاستقلال والاتفاق معه على وسائل تحقيق المطالب الوطنية واستمرت هذه المفاوضات ثمانية عشر يوما كانت الوفود خلالها تفد من جميع أنحاء البلاد على العاصمة لتعلن تأييدها وتضامنها مع حزب الاستقلال كما ارسل الشعب مئات العرائض والبرقيات معلنا فيها تأييده

شدد الفرنسيون أمام هذه الحركة الاجماعية وترددوا في قمعها في بادىء الأمر خشية ان تلقى بعض التأييد من دول الحلفاء كما لقيته حركة لبنان ولكنهم أخيرا أقدموا على مقاومتها بعد أن أعدوا وسائلهم الجهنمية ، فشهدت مراكش منذ ٢٩ يناير سنة ١٩٤٤ من قسوة الفرنسيين ووحشية جنودهم السنغاليين مأساة من الحوادث الدامية دامت ستة شهور أباح فيها الفرنسيون لطغامهم المتوحشين قتل المراكشيين وتعذيبهم والتمثيل بهم واقتحام منازلهم ومتاجرهم لنهب ما فيها ، وذهب ضحية هذه الحوادث عشرات من الشباب والشيوخ والنساء والاطفال والقى بالمئات من الابرياء في غياهب السجون، ونفى زعيم الحركة السيد احمد بلا فريج الى كورسيكا ، اما الوزراء الذين أيدوا هذه الحركة فقد عزلتهم سلطة الحماية من مناصبهم كما عزلت جميع الموظفين الذين تضامنوا معهم وفرضت غرامات فادحة على اغنياء التجار بلغت أحيانا حد المليونين والثلاثة من الفرنكات كما صودرت بضائعهم او نهبها السينغاليون

ورغم هذا كله فان الشعب المراكشي مايزال متشبثا بمطالبة الوطنية التي اعلنها

حزب الاستقلال فى وثيقته ولم تمض مناسبة منذ يناير سنة ١٩٤٤ دون ان يعلن عنها ويقدم فى شأنها المذكرات الى الحكومة الفرنسية ، وقد قدم بها مذكرات ايضا الى مؤتمر سان فرانسيسكو وهيئة الامم المتحدة وجامعة الدول العربية

* * *

الحركة السياسية فى المنطقة الخليفية

كانت الحركة السياسية فى المنطقة الخليفيه ـ فى اشمال ـ دائما حلقة متصلة بالحركة السياسية فى المنطقه التى تحميها فرنسا ـ فى الجنوب ـ لان التقسيم السياسى الذى فرض على مراكش لم يؤثر فى شعور المراكشيين بوحدتهم واخلاصهم لبلادهم التى ظلت مستقلة موحدة القرون الطوال فقدمت فى تطوان الى سمو الخليفه والى ادارة الحماية الاسبانية نفس المطالب التى قدمت الى جلالة السلطان والى ادارة الحماية الفرنسية فى الرباط

وقد وعد الجنرال فرانكو أثناء الحرب الاهليه الاسبانية بان مراكش منطقة النفوذ الاسبانى ستنال حظها من زهور النصر مقابل المساعدات التى قدمها المراكشيون لحركته ولكن بعد ما تم له النصر نسى وعوده ولم يقدم للمراكشيون غير اشواك الزهور وقام رجال الحماية الاسبانية بتنفيذ سياسة القمع والارهاب بمثل ما قام به رجال الحماية الفرنسية وقد استمر الوطنيون هناك فى المطالبة بوحدة الاراضى المراكشية والغاء التقسيم الذى الحق بالبلاد أضرارا فادحة ثم طالبوا باستقلال مراكش والغاء نظام الحماية

الفصل الخامس

مستقبل مراكش

عرضنا في الفصول السابقة إلى المعالم البارزة لمعركة الحرية في البلاد المراكشية وحرصنا على ان لا نتعرض للتفاصيل المتشعبة التي كانت تلهب المعركة ذلك ان خلف هذه المعالم البارزة مئات من المشاكل يصطدم بها المراكشي حيث اتجه في حياته اليومية. ومراكش الآن تطالب بالاستقلال منذ يناير سنة ١٩٤٤ كما اسلفنا واننا نبادر هنا الى القول بان نزوعها الى هذا الاستقلال ليس مجرد عاطفة توحيها تلك السنين الطويلة التي توارث خلالها المراكشيون الحرية أباعن جد منذ نشأت دولة الادارسة المراكشية في القرن الثاني الهجري ، ولكن هذا النزوع ايضا تدعمه المصلحة المادية الملموسة اذ باتت مختلف الطبقات مهددة في كيانها بسبب نظام الحماية ، هذا النظام الفوضوي الذي اشاع الفساد في الادارة والرشوة في الحكومة وانتصر للجهل ضد العلم وخنق الحريات واغتصب الحقوق وامتهن الفضائل واستغل بالرذائل ، هذا النظام الذي اجاع الابدان والارواح واهان الكرامة الانسانية فليس من الغريب اذن أن يجمع أهل هذه البلاد على طلب الاستقلال والقضاء على معاهدة الحماية القاسية . فقد طالب المراكشيون بالاصلاح منذ سنة ١٩١٢ ولم يدفعهم الى المطالبة بالاستقلال الا يأسهم من ان يأتيهم هذا الاصلاح من قبل فرنسا ولا اسبانيا . فالمطالبة القوية بالاستقلال اذن تستند اولا الى الخطر المشترك الاجماعي الذي لا يعيش في مأمن منه اي فرد مراكشي وثانيا الى اليأس من الاصلاح ما دام الاجنبي هو صاحب

الكلمة الفاصلة فى مقادر الامة

فما هو مستقبل مراكش المطالبة بالاستقلال ؟ لسنا نريد هنا أن نتنبأ . ولكن يوجد فى الحاضر احيانا ما يدل على المستقبل . فهناك اولا الاستعداد الذاتى فى مراكش ثم هناك قيام الجامعة العربية ثم مشروع الوحدة الفرنسية

الاستعداد الذاتى

ما تزال ذكرى الاستقلال عالقة بالاذهان وما يزال الالف من المراكشيين يذكرون تلك الايام ويتحدثون عنها فليست هناك فترة فاصلة بين الجيل الذى فقد الاستقلال والجيل الذى يطالب به ومن هنا قوة الاستعداد الذاتى فى مراكش

يقول المارشال ليوتى ـ وهو الذى أشرف على تأسيس نظام الحماية ـ (وجدنا هنا فى الحقيقة دولة ووجدنا شعبا . نعم ان هذا الشعب قد مرت عليه ازمة فوضى ولكنها نسبيا ازمة حديثة ، وهى ازمة حكومية اكثر منها أزمة اجتماعية . واذا كانت حكومة المخزن ـ الحكومة المراكشية ـ قد أصبحت صورية وقتئذ فانها كانت على الاقل لا تزال قائمة ويكفى ان نرجع الى الوراء بضع سنين لنجد حكومة مراكشيه فعالة لها فى العالم شكل دولة ، مع وزراء كبار وسفراء عظام ذوى علاقات مع رجال الدول الاوربية ما يزال الكثيرون منهم على قيد الحياه الى الآن . وتعيش معهم ذكراهم دائما وأبدا . على ان اكثر المؤسسات المراكشية كانت ما تزال قائمة عند وصولنا وهى على اختلافها تمثل حقائق واقعية . وكانت هناك عدة مراكز تجارية لها وكلاء فى كبريات الموانىء الانجليزية والالمانية والايطالية وفوق ذلك وجدنا طبقة متنورة غنية قديمة من الميسورين .. يضاف الى ذلك ان عامة الشعب المراكشى سليمة من الجمود فهى عاملة نشيطة ظامئة الى

المعرفة قابلة للتجديد متمسكة بالارض والملكية والفلاحة

هذه شهادة رجل كرس حياته لتثبيت قدم فرنسا فى مراكش ، وقد اراد بذلك ان ينبه الحكومه الفرنسية الى هذه الحقائق لكى تتصرف على ضوئها وكلمات المرشال عميقة جدا فهى خلاصة دراسة طويلة شاقة كادت تستغرق حياته كلها

وقال مؤلف انجليزى أخر حوالى سنة ١٩٤٢ (لقد قفزت مراكش على حقبة الف سنة)

وهذا ما حصل بالفعل فان تطور هذه البلاد يستطيع ان يلمسه كل واحد فهو سريع وواضح ، ويكفى أن نقول ان الاطفال يستغربون لما يحكيه عن مراكش من يكبرونهم بعشر سنين فقط ، ونقطة الضعف فى نظام الحماية هو عجزه عن متابعة التقدم المطرد الذى يأتى فى شكل أمواج كاسحة فى فترات قصيرة من الزمن

والشعب المراكشى شعب نشيط . فهو يعيش فى بلاد مختلفة المناطق منها الجبال العالية والسهول الخصبة وصحراء الجنوب . وهذه المناطق تتفاعل باستمرار فيحدث ذلك قوة فى الشعب ويمده بعناصر النشاط ولا توجد فيه الملكيات الضخمة الاقطاعية ، بحيث توجد طبقة متميزة من الاثرياء بل تشيع فيه الملكيات الصغيرة التى تضمن الرزق والعمل لاكبر عدد ممكن من ابناء البلاد ولذلك فان الفوارق بين الطبقات ضئيلة ويسهل على الناس اجتيازها ولذلك ايضا فان المراكشى دائب العمل وبعيد كل البعد عن اليأس واذا أصابت البلاد كارثة أصابتها جميعا واذا أصابها خير أصابها جميعا

والمراكشى فى نفس الوقت معتز بنفسه وهو شديد الاعتماد عليها ثم هو محارب عتيد بالوراثة ولكنه فى نفس الوقت مرهف العاطفة مشبوب الخيال

فاذا رجعنا الى استعداده الفطرى للتطور السريع استطعنا ان ننظر الى معركة

الحرية فى مراكش كما ننظر الى العملية الجمايه ليس لها سوى حل واحد صحيح هو أنه لا توجد قوة تستطيع ان تقف فى وجه استقلال هذه البلاد. ذلك ان قوة الاندفاع فى امواج تطور مراكش تزداد قوة كلما تقدمت الى الامام وسوف يأتى يوم قريب تستطيع فيه أن تسوق أمامها الجبال .

الوحدة الفرنسية

على انه يوجد من الفرنسيين من يدرك هذه الحقائق ، ولكن هؤلاء ايضا يريدون استغلالها فى سبيل مصلحة الامبراطورية لكى ينتهى ذلك بضم مراكش اليها . وهم يوصون بتأسيس وحدة فرنسية شبيهة بالكومنولث الانجليزى وفعلا نصت المادة ٤١ من دستور الجمهورية الرابعة على تكوين الوحدة الفرنسية من حكومة فرنسا وحكومة مراكش وحكومة تونس وحكومة الهند الصينية .

ومما يلاحظ هنا أن الوحدة الفرنسية المزمع انشاؤها نوع من التقليد لنظام الدمنيون الانجليزى ولكن يغفل واضعو الوحدة الفرنسية عن أن النظام الانجليزى خلاصة عوامل تاريخية تطورت مع الزمن إلى أن انتهت سنة ١٩٢٢ إلى قانون وستمنستر الذى كسبت به كل دوله حق الانفصال ، وهناك فى نفس الوقت عوامل أخرى مستمدة من اللغة والدين وتقارب العقلية لا وجود له فى البلاد التى تتكون منها هذه الوحدة مع استثناء مراكش وتونس اما فرنسا والهند الصينية فشعبان اجنبيان تماما عن هذين القطرين

ثم ان الوحدة الفرنسية تعتبر منحة من فرنسا الى هذه البلاد بينما حقوقها طبيعية وانما اغتصبتها فرنسا ولا أدل على ذلك من أن المادة ٤١ - وهى مادة الدستور الذى رفضه الشعب الفرنسى فى الاستفتاء الاخير - وضعت دون استشارة أى أحد من أبناء هذه البلاد . فالمساواة اذن مفقودة منذ اليوم الأول

وهذا ما يدعو الى الاعتقاد بان سوء النية ما تزال مسيطرة على عقول الفرنسيين

أضف الى ذلك أن تصرفات فرنسا بالنسبة الى مراكش ظلت كما كانت من قبل حتى بعد التفكير فى تأسيس الوحدة الفرنسية ذلك أنها اعتدت اعتداء خطيرا فى ابريل من السنة الحالية على السيادة المراكشية اذ أسست دائرة انتخابية فى الاراضى المراكشية للفرنسيين المقيمين بها ومنحتهم ثلاثة كراسى فى المجلس التأسيسى ، وقد احتج على ذلك جلالة الملك وهدد برفع القضية الى مجلس الامن اذا لم يوضع احتجاجه موضع الاعتبار كما احتج على ذلك حزب الاستقلال اقوى احتجاجات متكررة ولم يبد أن الفرنسيين قد تزحزحوا عن عزمهم برغم ذلك الى الآن

واذا كان الفرنسيون يريدون أن يبرهنوا على حسن نيتهم فليس لهم سوى طريقة واحدة هى ان يرفعوا قوتهم لكى يتمكن المراكشيون من وضع نظام دستورى يستطيع بواسطته العالم اجمع ان يعرف ارادتهم ولكى ينضم بمحض ارادته الى الجامعة العربية او الوحدة الفرنسية أو يظل بمنعزل عن هذه وتلك

اما الاسماء فان مراكش لا تقيم لها أى وزن فالاستعمار والانتداب والحماية والوصاية والوحدة شىء واحد تعددت اسماؤه لكى تختفى وراء ذلك حقيقة الغلبة والسيطرة والقهر ، والمراكشيون يفضلون الاستمرار فى معركة الحرية على أن ينالوا حقوقا جوفاء وليس ادل على ان الوحدة الفرنسية ذر للرماد فى العيون من أن فرنسا عارضت فى استقلال برقة وطرابلس لكى لا تتاخم الحرية شمال افريقيا الذى تسيطر عليه فالفرنسيون يستطيعون ان يصموا العرب بما شاءوا ولكنهم لا يستطيعون ان يصموهم بالغباء

الجامعة العربية

لا يستطيع أحد أن يهمل موضوع الجامعة العربية وهو يتحدث عن مستقبل الحرية في مراكش ذلك أن هذه البلاد القوية بذاتيتها تستمد قوة أخرى من شقيقاتها العربيه المتحدة في الجامعة . ولقد عبر سعادة الامين العام في مختلف المناسبات - بل ومنتهزا كل مناسبة - للتنويه بما يقاسيه ابناء شمال افريقيا من الاضطهاد الفرنسي ، كما عبر عن تأييد الجامعة لمطالب هذه البلاد القومية وعطفها عليها واستعدادها لاثارة قضيتها في الوقت المناسب .

وقد اجتمع حضرات اصحاب الجلالة والفخامة ملوك العرب ورؤساؤهم بدعوة جلالة ملك مصر العظيم يوم ٢٨ مايو من السنة الحالية لتمتين الروابط بين البلاد العربية وبحث قضاياها وكان مما عرضوا له مشكلة الشمال الافريقي ، وجاء في البلاغ الرسمي الصادر بعد الاجتماع « ثم تناولوا شئون البلاد العربية الاخرى - أي غير المستقلة - وقد عرض عليهم كثيرا من شكواها فوجدوا أنفسهم متفقين على وجوب السعي لحريتها وتركوا لجامعة الدول العربيه أن تسعى لتحقيق رغبات أهلها ومشاركتهم في جامعة الدول العربية .

ونحن نعلم انه لانهاية للخدمات التي تستطيع ان تقدمها جامعة الدول العربية إلى شمال افريقيا ولكننا نقدر رزانتها بقدر مانتمنى تسرعها ، ولكن الشيء الذي لاشك فيه هو أن الجامعة العربية هي الاساس الذي سوف تقوم عليه حرية الشعب العربي في مشارق الارض ومغاربها .

وليست المسألة هنا مجرد عاطفة تتأجج بها نفوس العرب وتدفعهم حيثما كانوا إلى الالتفاف حول جامعتهم ، بل هناك قاعدة أساسية لايمكن أغفالها وهي أن الحرية العربية لاتتجزأ ، وسوف تظل ناقصة ما دام هناك أعضاء بعيدة عن

جسمها او مشلولة فى جسمها ، ولن تتم حرية العرب الا اذا فكت القيود عن جميع اعضاء الجسم العربى . ولكن فك بعض هذه القيود عن بعض الاعضاء ايذان ببداية النهاية لعصر الاستعباد .

ولنا فى تصرفات الدول العربية منفردة ومجتمعة الف دليل على أنها تدرك هذا تمام الادراك . على أن نكبات الزمن التى حاقت بهذا الشعب الذى قدم للحضارة خدمات لاتنسى . سوف لاتستطيع أبدا أن تفرق بعد اليوم بين أعضاء شعب واحد مايزال الى اليوم يحتفظ باقوى مميزات الوحدة .

المستقبل

أصيبت جميع الدول الصغيرة بخيبة أمل مرير بعد انتهاء الحرب فقد كان يخيل الى الناس أن المشاكل العالمية الكبيرة سوف تحل وبذلك تجد الدول الصغيرة الفرصة سانحة لمناقشة الدول الكبيرة الحساب ولكن برهنت الايام على أن المشاكل العالمية الكبرى مانزال بعيدة عن الحلول الصحيحة وعلى أن القوة مانزال هى العامل الرئيسى فى العالم الدولى .

ومراكش تعرف ان مشكلتها ان هى الا واحدة من بين آلاف المشاكل العالميه الموضوعة على الرف وهى كبيرة الامل فى أن تتاح لها الفرصة لعرض قضيتها على أنها قضية دولية اذا هى يئست من التفاهم مع فرنسا ولن تعدم وسيلة لذلك

أما الآن فان مراكش فى موقف الانتظار وهى تقدر المشاكل الاخرى التى تواجه فرنسا وخصوصا من الناحية الداخلية وهى ترجو من صميم قلبها ان يخلف التعقل ذلك الطيش القديم الذى تسبب فى خلق كل هذه العداوة الموجودة اليوم

بين المراكشيين والفرنسيين. واذا كانت الحوادث الاخيرة لا تدع مجالا للشك في أن فرنسا ما قبل الحرب هي نفس فرنسا ما بعد الحرب وان العقلية الفرنسية لم تستفد من التجارب الاخيرة فان مراكش ما تزال تأمل وهي تنتظر ولكن الايام سوف تضع بكل تأكيد حدا لهذا الانتظار

فاذا اتفق الشعبان على حل يحفظ للفرنسيين مصالحهم وللمراكشيين كرامتهم ويحقق لهم آمالهم فان مراكش سوف تنصرف في هدوء الى الاصلاح الداخلي

اما اذا حاول جبابرة المادة الاستمرار في السيطرة من جديد وعادت السيادة للحديد والنار فان مراكش سوف تنهض في وجه العاصفة لتسير بخطى دامية وثيقة نحو مستقبلها الذي لا تشك فيه. سوف تسير بخطى دامية مجهدة الانفاس تتلقى النبال الفرنسية والاسبانية من كل اتجاه ولكنها سوف تسير بالرغم من ذلك عالية الرأس وضاحة الجبين حتى تسترد مكانتها في التاريخ وتستمر في اداء واجبها نحو الحضارة والانسانية

ان معركة الحرية في مراكش حلقة من سلسلة معركة الحرية في العالم وما نشبت معركة للحرية فوق هذه الارض الا كان فيها فريقان: ظالم ومظلوم ومهما تستمر هذه المعركة في مراكش في المستقبل ومهما تطورت وتعقدت فلن تكون لها الا نتيجة واحدة محتومة هي: الويل للظالم والعاقبة للمظلوم ؟

القاهرة ١ / ٦ / ١٩٤٦